إشادات واسعة بتوجيهات رئيس الوزراء في محاسبة المسؤولين

نواب: إجراءات الحكومة السريعة بحادثة «غرق الطرق» نهج جديد

طالب عدد من النواب الحكومة ممثلة في وزارة الأشغال بتحقيقات جادة فيما يتعلق بأزمة (غرق الطرق)، واعتبر النواب أن تعامل الأجهزة المعنية مع موسم الأمطار واستعداداتها لاستقبالها لم تكن على المستوى المطلوب، ما أدى إلى شلل الحياة العامة أمس الثلاثاء إثر هطول كميات من الأمطار.

وحصدت توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء إشادة نيابية واسعة بعد أن أعطى تعليمات مباشرة بمحاسبة المسؤولين المقصرين.

وتضمنت المطالب النيابية الحكومة بالاستعداد الجيد لأي موجة جديدة من الأمطار، وضرورة تعويض المواطنين الذين تضرروا من ضعف استعداد الأجهزة المعنية والذين تعرضت بيوتهم للغرق جراء تلك الأمطار.

من جهته أكد النائب د.عبدالكريم الكندري أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بإحالة مدير هيئة الطرق ووكيلة وزارة الأشغال إلى التقاعد، وإيقاف عدد من الوكلاء المساعدين عن العمل لا تعني إعفاء أي شخص من المسؤولية.

وقال الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن لجان التحقيق التي شكلها وزير الأشغال يجب أن تكون جدية وأن تبحث عن المتسبب وإحالة كل الملفات التي تدور حولها شبهات إلى النيابة العامة، مضيفا سنتابع كنواب ما يقوم به الوزير.

وأكد ضرورة استمرار التحقيق والا يتم التعذر بإقالة مسؤولين، داعيا وزير الأشغال إلى بحث ملفات المقاولين والشركات وعقود الصيانة والمشاريع في السنوات الماضية التي يوجد بها تأخر أو أخطاء أو شبهات تنفيع واستنفاع.

وطالب بإعادة النظر في طريقة تنفيذ المشاريع في الكويت وطرح المناقصات لا سيما التي تؤثر على البنية التحتية، واستبعاد الشركات التي أخفقت بمشاريعها أو تسببت بكوارث أو خالفت الكراسات التي قدمتها للمناقصات.

ودعا الكندري وزير الأشغال إلى مراجعة تصريحات المسؤولين بوزارته خصوصا تجاه ظاهرة تطاير الحصى التي تكررت بعد أن صرح عدد من المسؤولين بأن هذه المشكلة انتهت.

ولفت إلى أن المختصين في شؤون الأحوال الجوية والطقس نبهوا إلى احتمالية تعرض البلاد إلى موجة جديدة من الأمطار، ما يتطلب من الحكومة أن تبدأ الاستعداد لهذه الموجة.

وأكد ضرورة أن تكون لدى الحكومة غرفة عمليات جاهزة وخطة طوارئ، وأن تكون واضحة وشفافة في التعامل مع المواطنين خلال الساعات القادمة.

واعتبر الكندري أن ما حدث بالأمس هو قوضى نظرا للقرارات المفاجئة التي تسببت بربكة لدى الموظفين والمدارس رغم أن الأمطار كانت متوقعة.

وطالب وزارة الإعلام بأن تخصص القنوات الإعلامية التابعة لها بتنبيه المواطنين ونقل الأحداث بصراحة وشفافية وبشكل صريح والتعامل مع الوضع بشكل احترافي.

وأكد ضرورة التعلم من الدروس السابقة والتأكد من جاهزية فرق الطوارئ وتفادي المشاكل التي حدثت، مبينا أن أي قرارات بشأن تعطيل الدراسة أو العمل يجب أن تصدر بشكل واضح وفي وقت مناسب حتى لا تحصل فوضى.

من جانبه رفض النائب عبدالوهاب البابطين أن يكون المسؤولون بوزارة الأشغال وهيئة الطرق كبش فداء للتغطية على المسؤولين الحقيقيين عن مشكلة غرق بعض المناطق أمس ، محذرا وزير الأشغال العامة من الوقوع في الأخطاء نفسها إذا تعرضت البلاد لموجة أمطار متوقعة بعد أسبوعين .

وقال البابطين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن أحالة المسؤولين في وزارة الأشغال أو مدير الهيئة العامة للطرق الى التقاعد ليست الحل بل ربما جعلتموهم كبش فداء لحماية انفسكم.

وتساءل : «هل هناك من اقترب من عقود الصيانة والشركات المسؤولة عن الصيانة في الأماكن التي تعرضت للغرق والشركات المنفذة لهذه المشاريع أم أنهم خط أحمر ؟».

واستغرب البابطين احالة المسؤولين الى التقاعد قبل تشكيل لجان التحقيق ومعرفة المسؤولين الحقيقيين عن المشكلة، معتبرا أنها رسالة لكل مسؤول في الدولة بأنه يمكن تقديمه كبش فداء بأي وقت عن أخطاء لا يتحمل مسؤوليتها.

وقال « لسنا مع المسؤولين الذين تمت احالتهم للتقاعد لكن نريد معرفة على أي أساس احيلوا للتقاعد في اليوم نفسه الذي حصلت فيه الشكلة ومن دون إثبات مسؤوليتهم عن الخطأ » .

وقال إنه وجه ١٢ سؤالا إلى وزير الأشغال العامة، وإذا ثبت من خلال الإجابة عن الأسئلة او من خلال معلوماته الخاصة بأوراق رسمية ان هؤلاء المسؤولين كبش فداء لحماية الوزير فسيكون هو نفسه كبش الفداء القادم».

وأكد أنه بانتظار رد الوزير على السؤال خلال اسبوعين كما أنه بانتظار اللف الذي يجمعه حول القضية حتى يقارن بينهما وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

وطالب البابطين بتشكيل لجنة تحقيق عادلة تحدد المسؤول عن المشكلة وتحاسبه وان يتم محاسبة مقاولي الصيانة ومقاولي تنفيذ المشاريع وفق ما جاء في العقود المبرمة معهم وان يمنعوا من دخول المقاولات الاخرى اذا كانت لديهم اخطاء ، مشددا في الوقت ذاته تعويض المواطنين المتضررين.

من جانبه طالب النائب سعدون حماد العتيبي وزير الاشغال العامة حسام الرومي بالكشف عن الاستعدادات التي اتخذتها وزارة الاشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري وتفعيل خطط الطوارئ لاستقبال موجة الامطار المقبلة.

وأوضح انه وفقا لتنبؤات الأرصاد الجوية فإن التنبؤ بهطول المزيد من الامطار خلال الأيام القليلة المقبلة وبما يفوق ما تعرضنا له فجر يوم الثلاثاء الماضي، ما يستوجب الاستعداد الجيد وخاصة في المناطق التي عانت من التراكم الشديد لمياه الامطار سواء في الطرق الداخلية او الخارجية او الطرق السريعة.

وقال حماد «ان ما شهدناه يوم الثلاثاء الماضي يدل على الإهمال الشديد والقصور في اعمال الصيانة والمتابعة لشبكات صرف مياه الامطار ، وذلك رغم التصريحات المتكررة المضللة لمدير عام الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالاستعداد التام لاستقبال موسم الامطار لهذا العام وهو ما تبين لنا خلافه».

واضاف «نثني على القرارات التي اتخذها سمو رئيس مجلس الوزراء بشكل عاجل وفي التوقيت المناسب للتعامل مع تلك الازمة بتعطيله العمل في كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمدارس والجامعات حفاظاً على سلامة وأرواح المواطنين وللحد من الاضرار التي قد تنتج عن تلك الكارثة».

وأشار إلى مطالبته ومجموعة من النواب بإلغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري لعدم الجدوى من وجودها وتحميلها لميزانية الدولة اكثر من 500 مليون دينار سنويا وتداخل اختصاصاتها مع مختلف الجهات والوزارات في الدولة.

وأضاف «اليوم وبعد ان اثبتت تلك الهيئة فشلها في التعامل مع الكارثة ، لذا فإنني اطالب بالاستعجال في إقرار قانون الغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري». من جانبه وصف النائب خالد العتيبي ما حدث في الشوارع والطرق الرئيسة بسبب تساقط الأمطار بالكارثة، داعياً إلى تعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم الخاصة المنقولة وغير المنقولة.وقال العتيبي في تصريح صحافي إن كل هذا حدث للأسف بالرغم من وضع الكويت المادي وميزانيتي هيئة الطرق ووزارة الأشغال الكبيرتين اللتين لهما نصيب الأسد في الميزانية العامة للدولة، وكذلك الإمكانات المتوافرة.

وتساءل العتيبي كيف وبهذه السهولة تشل البلاد بهذا الشكل وفي اقل من خمس ساعات، مؤكداً أن الخلل يكمن في اختيار القيادين وسوء الإدارة وأهمها طريقة تعامل التنفيذيين مع المقاول المنفذ.

ورأى أن المقاول والشركات الكبرى في الكويت أعلى وأكثر قوة ونفوذاً من الوزارات والهيئات الحكومية المشرفة على مشاريع الطرق والإسكان وغيرها من المشاريع الخدمية.

واعتبر العتيبي أن المقاول في الكويت يخطط وينفذ ويشرف ويسلم من دون أدنى رقابة أو محاسبة.

وأكد أن كل مشاكل الكويت المتعلقة بالبناء والصيانة سببها المقاول المنفذ وما زلنا نتذكر أسقف بيوت مدينة صباح الاحمد وأزمة تطاير الحصى وكذلك مشاكل الأنفاق والجسور العام الماضي، وما يحدث حاليا في الطرق وسراديب منازل المواطنين حتى في مبنى الركاب T4 الذي شاهدنا الخرير يسقط من سقفه بمقاطع الفيديو المتداولة.

واعتبر العتيبي ان المحاسبة الفورية التي تمت بإقالة المسؤولين أمر جيد ونهج جديد سيكون له أثر كبير في المستقبل ولكنه لا يكفي.

وأضاف من العدل ان يدرك الجميع أن المسؤولية مشتركة بين المسؤولين السابقين والحاليين، محطالبا التنفيذيين بتغيير منظومتهم الرقابية والإشرافية التي ثبت فشلها، وتفعيل سلطتهم مع الشركات بدلا من إصدار التصريحات البراقة.

ودعا العتيبي الى تعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم الخاصة المنقولة وغير المنقولة، قائلا: لنا في الحكم الاخير بتعويض احد المواطنين بمبلغ ثلاثة آلاف دينار شاهد على أحقية تعويض المواطنين، فما حدث في سراديب بعض المنازل وغرق السيارات أمر لا يمكن السكوت عليه. بدوره أكد النائب د. خليل أبل أن أطرافا عدة تتحمل مسؤولية تداعيات الأمطار والأحوال الجوية السيئة التي ضربت البلاد أخيرا، ومنهم وزير الاشغال حسام الرومي، مشددا على إحالة المقصرين إلى النيابة العامة.

واضاف أبل ان شركات المقاولات والصيانة تتحمل المسؤولية أيضا، فقد كان يفترض عليها القيام بدورها حتى لو كان هناك قصور من حيث الرقابة الحكومية.

وطالب بمحاسبة تلك الشركات ووضعها في لائحة سوداء تضم الشركات التي تخفق في اداء مهامها في الوقت المطلوب وبالشكل السليم.

واعتبر أن كل من عرقل أي مناقصة كان من الممكن ان تساهم في حل المشاكل يتحمل المسؤولية كذلك، مؤكدا ان هناك الكثير من المشاريع التي تم تعطيلها.

■ عبدالكريم الكندري يطالب وزير الأشغال بتحقيقات جادة في ملف «غرق الشوارع» وإحالة المتسببين إلى النيابة العامة

■ البابطين: يجب تشكيل لجنة تحقيق عادلة في «غرق الشوارع» والمسؤولون المقالون لن يكونوا كبش فداء

■ حماد: نطالب وزير الأشغال بالكشف عن الاستعدادات وخطط الطوارئ لمواجهة موجة الأمطار المقبلة

■ العتيبي: ما حدث بسبب تساقط الأمطار كارثة ويجب تعويض المواطنين المتضررين

نواب مجلس الأمة يشيدون بالإجراءات الحكومية ويطالبون بالمزيد

■ أبل: أطراف عدة تتحمل مسؤولية تداعيات الأمطار التي ضربت البلاد ويجب إحالة المقصرين إلى النيابة

للوقوف على أسباب غرق الشوارع

«المرافق العامة» تدعوة وزير الأشغال لحضور اجتماعها الأحد

اعلن رئيس لجنة المرافق العامة النائب محمد الهدية توجيه الدعوة إلى وزير الأشغال، وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وقيادات الوزارة وأيضا مسؤولي هيئة الطرق لحضور اجتماع اللجنة الذي سيعقد يوم الأحد المقبل.

وأشاد الهدية في تصريح صحفي بالإجراءات الحكومية التي اتخذت جراء ما تعرضت له الشوارع والطرقات من غرق نتيجة لهطول الأمطار مؤخرًا إلى جانب حصر الأضرار التي طالت الممتلكات العامة والخاصة.

واضاف ان لجنة المرافق مناط بها متابعة تلك الإجراءات واستدعاء الجهات المعنية للوقوف على الأسباب الحقيقية وتحديد المسؤولية عما حدث تفعيلا للدور الرقابي لمحاسبة المتسببين وتقديم الحقيقة الكاملة للشعب الكويتي.

لتحديد أوجه القصور والتجاوزات المتعلق بالمقاولات وعقود الصيانة

الدلال: تقدمت وعدد من النواب بطلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في «أزمة الأمطار»

اعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه وعدد من النواب طلبا لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في مجموعة من القضايا المترتبط بالأزمة التي شهدتها البلاد أمس نتيجة الأمطار، مبينا ان التحقيق سيركز على التجاوزات والقصور المتعلق بالمقاولات وعقود الشركات التي تقوم باعمال الصيانة والبنية التحتية والطرق. وقال الدلال في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه سبق أن تم تشكيل عدد من اللجان البرلمانية للتحقيق في مشاكل البنية التحتية وغرق المناطق ولجان أخرى حكومية ولكن لا يوجد تنفيذ لتوصيات هذه اللجان. واعتبر أن ما حدث أمس قابله تحرك إيجابي من الحكومة ولكن الإشكالية ليست بالأمطار التي شهدتها البلاد وإنما الإشكالية كانت في إدارة المؤسسات المعنية بالبنية التحتية والصرف الصحي لا سيما هيئة الطرق مشيرا إلى أن هذه الأزمة متكررة في كل عام.

وشدد الدلال على أهمية حسن اختيار القياديين في وزارتي الأشغال والكهرباء وكذلك هيئة الطرق والا يتم ذلك من خلال الواسطات والمحسوبيات أو ارتباط القيادات بشخصيات بعينها.وتساءل الدلال: "هل كل أزمة تدار بنفس الطريقة التي اديرت فيها سابقا، بينما لدينا أوضاع إقليمية وأخطار أخرى موجودة وتلوث يحصل أحيانا؟".

وأكد أن النواب سيطلبون استعجال المقترحات بقوانين الموجودة في لجنة المرافق العامة بشأن إنشاء جهاز متخصص بالطوارئ، كاشفا عن توجيه سؤال مقصل لوزير الأشغال حول موضوع الأمطار التي شهدتها البلاد أمس الثلاثاء.

وفيما يلي نص طلب تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية: "تقدم بكتابنا هذا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وفقا للمادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية للمجلس في المسائل المشارة بشأن أزمة عدم استعداد وضعف وقصور الأجهزة المعنية بالدولة وعلى الأخص وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق ووزارة الكهرباء والماء وأي أجهزة مختصة أخرى في التصدي لموسم الأمطار وما ترتب عليه من أضرار، ويعهد للجنة المرافق العامة بالمجلس القيام بأعمال التحقيق البرلماني في هذا الشأن وتقديم تقرير في هذا الشأن خلال شهرين من صدور قرار التكليف".

على أن تقوم لجنة التحقيق ببحث:

1 – الأسباب والمتسببين وراء إخفاق الأجهزة المختصة في الاستعداد لاستقبال موسم الأمطار بما حصل من أضرار على الرغم من التصريحات السابقة التي تؤكد استعداد وزارة الأشغال وهيئة الطرق ووزارة الكهرباء والماء.

2 – نتائج لجان التحقيق السابقة المتعلقة بذات الموضوع (أزمة الأمطار والصرف الصحي والطرق.. الخ) وبالأخص لجنة التحقيق المشكلة من وزارة الأشغال في مايو 2015 ولجنة تحقيق أخرى في مارس 2017 ولماذا لم يعمل بالتوصيات الناتجة من تلك اللجان ومن هي الأطراف المسؤولة عن تنفيذ تلك التوصيات ونتائج التحقيق في كل من وزارة الأشغال وهيئة الطرق وأي جهات أخرى في الدولة.

3 – كيف تعاملت وزارة الأشغال وهيئة الطرق مع ملاحظات وتوصيات مجلس الأمة وكلف بها لجنة المرافق في شأن حادثة غرق جسر منطقة المنقف 2017.

4 – الجهات والأطراف والشركات المتقاول او المتعاقد معها المسؤولة عن صيانة الطرق وصيانة شبكة الصرف الصحي منذ ثلاث سنوات حتى تاريخه وما الأدوار المطلوب منها وهل قامت بها وهل يوجد إخلال في أدوارها وكيف تعاملت الجهات المختصة مع صور الإخلال –إن وجد–.

5 – الملاحظات والمخالفات التي سرتها الأجهزة الرقابية بشأن ذات موضوع التحقيق (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين – جهاز متابعة الأداء الإداري.. الخ) وموقف وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق ووزارة الكهرباء والماء والأجهزة المختصة الأخرى حيال تلك المخالفات والملاحظات.

6 – تقييم اداء المسؤولين في الأجهزة المختصة وبالأخص في وزارة الأشغال وهيئة الطرق اتجاه تلك الأزمة وملاحظات وتوصيات لجنة التحقيق بشأن الدور المطلبة القيادي والمسؤول خلال الفترة المقبلة من خلال حسن الاختيار وضوابط التعيين المطلوبة في تلك المواقع المهمة.

7 – خطط وتصورات الأجهزة المختصة الحالية والمستقبلية لضمان عدم تكرار الأزمة القائمة.

مقدمو الطلب: محمد الدلال وريـاض العدساني واسامة الشاهين وعمر الطبطبائي وماجد المطيري

محمد الدلال

الجانبان ناقشا السبل التي من شأنها زيادة التعاون بينهما

«الخارجية البرلمانية» تجتمع إلى مجموعة الصداقة البرلمانية البريطانية - الكويتية

جانب من الاجتماع

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية برئاسة النائب د. عبدالكريم الكندري أمس في مكتب اللجنة الى رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية البريطانية – الكويتية في مجلس العموم البريطاني السير كرتي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.واستعرض الاجتماع العلاقات القائمة بين الكويت وبريطانيا والسبل التي من شأنها زيادة التعاون بينهما في المجالات كافة لا سيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني.

كما تطرق الاجتماع الى عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بالاضافة الى اهمية تبادل الخبرات والتجارب بين البرلمانيين.

يذكر ان رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية البريطانية – الكويتية في مجلس العموم البريطاني وصل والوفد المرافق له الى البلاد في وقت سابق اليوم في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام.